التعليم و التنشئة السياسية
قراءة تحليلية في كتاب التربية المدنية الثالثة ابتدائي من التعليم الابتدائي
Education and political upbringing
Analytical Reading of the Book of Civic Education for the third year of primary education.

رابح بن عيسى *

[1] جامعة الوادي، الجزائر. rabah.benaiss@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2021/11/04؛ تاريخ القبول: 2022/02/17؛ تاريخ النشر: 2022/04/16

ملخص:

يعد التعليم الأداة التي يستخدمها أي مجتمع من المجتمعات لنقل ثقافته و إيديولوجيته لأبنائه، وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية و الثقافية و السياسية الصحيحة، و تعد الأخيرة من الغايات التي تصبوا كل دولة من الدول لترسيخها و تكريسها في مواطنيها، من خلال تنمية الوعي السياسي لديهم، ونشر ثقافة الديمقراطية و مقوماتها في أوساطهم، و خلق مناخ للحرية و الانفتاح و إبداء الرأي و فتح المجال للمشاركات السياسية أمام الجميع، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال التعليم. من هنا حاولنا في مقالنا هذا الوقوف على العلاقة بين التعليم و التنشئة السياسية و مدى مساهمته في نقلها و ترسيخها في الناشئة من خلال قراءة تحليلية لكتاب التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي

الكلمات المفتاح : التعليم، التنشئة السياسية

Abstract:

Education is the tool used by any society to transmit its culture and ideology to its children and to bring them up to the correct social, cultural and political upbringing. The latter is one of the goals of each State to consolidate and inculcate in its citizens through the development of their political awareness and the dissemination of a culture of democracy and its components among them, and creating a climate of freedom, openness, voice and political participation for all is possible only through education. . In this essay, we tried to determine the relationship between education and political upbringing and the extent to which it contributed to its transmission and

Keywords: : education, political upbringing

مقدمة:

إن التربية و التعليم هي مرتكز كل أمة من أمم المعمورة، فهي تستعين بها في تكوين و بناء طاقاتها البشرية لتبني مجتمعا يضم في جنباته أفرادا مسؤولين و واعين، ولكي يتم هذا الأمر فهي تعتمد فلسفات تربوية مبنية على أسس عقائدية و معرفية و اجتماعية و اقتصادية وسياسية. هذه الأخيرة التي بفضلها تنتظم كثير من سلوكات و تصرفات أفراد المجتمع في مواقف حياتية متعددة و مختلفة.

فبضل التعليم الذي يتلقاه الأفراد في المدرسة طيلة مساراتهم الدراسية وما يحمله في ثناياه و طياته من قيم واتجاهات و معايير تتبلور شخصية الأفراد تحدد كيف و أين و ولماذا يتصرف الإنسان بتصرفات معينة. وحين يتعلم التلميذ تحدث لديه تغيرات مختلفة فكرية و وجدانية و أدائية تحقق له النمو الشامل ويكون مستعدا للاندماج الاجتماعي.

فالمدرسة تعتبر من أهم المؤسسات التي أوكل لها المجتمع مسألة التربية و التعليم للنشء، هذا التعليم له أدواته و وسائله، ومن أهمها المناهج ومن ثم المواد الدراسية التي تنتظم في الكتب التي تعتبر الوعاء الذي يحمل في صفحاته كل ما يتعلق بفلسفة التربية للأمة و التي تضمن صحة و سواء العلاقة بين الفرد و الدولة، بما يحقق لهذا الفرد حياة كريمة و عادلة.

من هنا يأتي الدور على الكتاب المدرسي ليكون الأداة و الوسيلة و حلقة الوصل بين فلسفة الأمة و بين الناشئة، فالكتاب في المدرسة الجزائرية يتنوع بتنوع المواد المُدَرسة، فهناك كتاب التربية الإسلامية و القراءة و الرياضيات و الجغرافيا وكتاب التربية المدنية، لذا أردنا من خلال قراءة تحليلية للكتاب الأخير أن نقف على أهم القيم و المبادئ التي يتضمنها من أجل القيام بتنشئة سياسية سليمة و صحيحة.

سنعمل على إعطاء تعريفا لكلا المفهومين حتى نستطيع تكوين الرابط أو العلاقة بينهما، والوقوف على كيفية عمل التعليم من أجل ترسيخ قيم التربية والتنشئة السياسية. و أهم الأفكار والقيم المتعلقة بدور التعليم في عملية التنشئة السياسية.

تعريف التعليم:

تعريف محمد حمدان: التعليم في معجم مصطلحات التربية و التعليم هو العملية التي يمد فيها المعلم بالتوجيهات و تحمله مسؤولية انجازات الطالب لتحقيق الأهداف التعليمية.(محمد حمدان، 2006، ص 125)

وعرفه كارل مانهايم التعليم بأنه مجموعة من الأساليب الفنية الاجتماعية التي تشمل على طرق التأثير في السلوك الانساني الذي يتلاءم مع أنماط التفاعل الاجتماعي السائد. (عبد الله محمد عبد الرحمان، رشاد غنيم، 2008، ص 245)

و التعليم بمفهومه الاجتماعي الواسع ليس إلا وسيلة و سبيلا تنتهجه المجتمعات و تسلكه من أجل الاستثمار في الأفراد بغية تحقيق أهدافها القومية، اجتماعية كانت أم اقتصادية و سياسية.

تعريف التنشئة السياسية:

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في عام 1959 في كتاب تحت عنوان التنشئة السياسية لصاحبه **هربوت هايمان**، حيث أعطى مفهوما للمصطلح يعني " أنه اكتساب المواطن الاتجاهات و القيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية(كمال المنوفي، 1974، ص 176.)

فمفهوم التنشئة السياسية من هذه الناحية هو اكتساب و امتلاك مجموعة من المشاعر والعواطف و المعارف الموجهة لأهداف معينة، وهذه الأهداف هي الأدوار التي يحتمل أن يشغلها الشخص أو المواقف التي يمكن أن يتعرض لها في مسيرة حياته الاجتماعية.

يعرفها **جرينستين** في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها " التلقين الرسمي و غير الرسمي المخطط و غير المخطط للمعلومات والقيم و الممارسات السياسية و خصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع.(كمال المنوفي، نفس المرجع، ص 178.)

كما تعرف التنشئة السياسية: على أنها محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام، أي اكتساب المعايير والقيم و المهارات المرغوبة، و المفيدة في هذا المجتمع. (عامر رشيد وميض، 2000 ص401)

تتمحور عملية التنشئة السياسية حول تحقيق مبادئ كبرى تختلف أهمية كل منها حسب المجتمع، و إن كانت الغاية من كافة تلك المبادئ تجسيد و تكريس قيم الطاعة و الولاء للنظام السياسي: و يمكن حصر تلك المبادئ: (عبد المنعم المشاط ، 1992، ص 21.)

الهوية: أو الانتماء القومي، بمعنى الشعور بالارتباط بالجماعة السياسية وتمثل أهدافها.

الولاء:وهي غرس قيمة القيم في نفوس الأفراد.

السلطة: وهي تلك الشرعية التي يستمدها النظام السياسي من قبول الأفراد له

الثقة في النظام السياسي: تعد ثقة المواطن في النظام السياسي وثقة السلطة السياسية في المواطن جوهر الحكم.

الأداء: ويقصد بالأداء مدى قيام السياسة بتحقيق الأهداف التي أُعلن أمام المواطنين الالتزام بها، وتتوقف قدرة النظام السياسي على الأداء و الانجاز و مدى تمسكه بقواعد توظيف الكفاءات دون النظر لاعتبارات أخرى.

إن هذه المبادئ مجتمعة تشكل كلا متجانسا لعملية التنشئة السياسية و التي تتعلق بالقيم أحيانا، و أحيانا أخرى بالاتجاهات و وأحيانا ثالثة بالسلوك. ومثل هذه المبادئ تمارس على مستوى النظام التعليمي من خلال حجرة الصف المدرسي أو المحيط المدرسي، كالسلطة التي يمارسها المعلم، و التي يكتسب شرعيتها من خلال القدرة و القوة التي يمتلكها و يستمدها من خلال معارفه ومكتسباته، وبوصفه مالك للمعلومة و المتحكم فيها، أو من خلال قواعد وقوانين النظام التعليمي، و الأداء و الالتزام الذي يجب أن يتقيد به سواء المعلم أو المتعلم أثناء أداءهما لأدوارهما، مسترشدين بما تتطلبه مراكزهما من معايير و قيم و سلوكات كمعلم و متعلم.

و تظهر معالم التنشئة السياسية بترسيخ الهوية و الولاء و الثقة من خلال ما تلقنه البرامج و المواضيع المسطرة؛ التي تذكي الشعور بالانتماء للجماعة و الشعور بالحماسة و القوة حينما يكون الفرد عضوا فيها و منتسبا إليها، وفاعلا و نشيطا في نشاطاتها ومكرسا لكل مبادئها، يحثه لذلك و يدفعه إليه ثقته فيها.

إن معظم المناقشات التي دارت حول موضوع التنشئة السياسية في تراث علم الاجتماع السياسي تذهب إلى أن التنشئة السياسية تحقق وظيفة تدعيم النسق و المحافظة عليه، فالاستقرار خاصية مرغوبة و إيجابية، و التنشئة التي تتأتى من خلال النظام التعليمي هي الوسيلة التي يصبح من خلالها الفرد واعيا بالنسق السياسي و الثقافي و مدركا لهما. (محمد علي محمد، 1980، ص 175)

ويشير كل من **ايستون** و **روبرت هيس** إلى أهمية التنشئة السياسية، حيث اعتبرا أن كل التدابير التي يستخدمها النظام لضمان استمراريته غير كافية، إن لم يعمل على تعليم جيله الناشئ تعليما سياسيا، بكل ما تعنيه هذه المفاهيم من معان عن طريق النظام التربوي أو المؤسسة التربوية المتمثلة في المدرسة بكل ما تحتويه من مناهج وبرامج و ممارسات وسلوكات وأنشطة تحمل في طياتها معاني و مدلولات سياسية تنضج عقول و أفهام مرتاديها، وعلى النظام أن يسعى لنقل بعض تراثه السياسي إلى أعضاء المجتمع، أو أن يعمل على خلق تراث جديد لهم، حتى يتمكن النظام الذي يشهد مرحلة تحول جديدة من توقع التأييد لمستقبلها(رتشارد داوسن وآخرون ، 1990 ، ص 152)

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مؤسسات التربية، و المناهج المقررة على التلاميذ أو الناشئة، و التي تتضمن العديد من المواضيع التي تحمل قيما و اتجاهات و ممارسات سياسية مختلفة، هذه التنشئة التعليمية لمبادئ السياسة تكبر مع التلاميذ، وتعمل على تطويعهم وترويض سلوكاتهم لتساير النظام السياسي وتتقبله فيما بعد، ولتحقيق ثقافة التوافق الاجتماعي، أي إلى قبول مجمل أعضاء الجماعة لمعايير وقيم تؤسس للأدوار و لنماذج السلوك التي تضعها الدولة بمفهومها الواسع.

و عليه يعد النظام التعليمي بأدواته و مؤسساته وسيلة و أداة رئيسية توظفها النظم السياسية بغرض إنجاح عملية التنشئة السياسية، ومن ثم تسعى الدول على اختلاف أشكالها و معتقداتها، سواء الرأسمالية منها و الاشتراكية، أو المتقدمة و النامية التأكيد على القيم والاتجاهات الملائمة لها و تحاول الإعلاء منها، و غرسها في الناشئة حتى تستطيع الحفاظ على استقرار و توازن النسق العام باختلاف جماعاته وثقافاته الفرعية، حيث يرى **ألموند** Almond و **فيربا** Verba أن التطابق بين الثقافة السياسية و البنية السياسية ضروري لتأمين استقرار النظام. (موريس دوفرجيه ، 1991، ص 94)، و اكساب أفراد المجتمع قيما موحدة ومتعارف عليها من طرف الجميع من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة ضمان تنمية وتطور قيم الهوية و المواطنة و الانتماء و الولاء وهي كلها قيم مهيمنة تعكس الطابع أو الصبغة السياسية للنظام التربوي الذي توكل له وظيفة إعداد الفرد السياسي لتأمين ثقافة مدنية جيدة.

و بخصوص هذا الشأن يرى عبد المنعم المشاط أن النظام السياسي وهو بصدد وضع برامج التنشئة السياسية في المناهج التعليمية يولي أهمية لهدفين أساسيين هما: (المشاط، نفس المرجع، ص 23)

- مد المواطن بمجموعة من المشاعر و الأحاسيس الملائمة للتكيف مع غيره من المواطنين، و التي من شأنها مساعدة المرء على الاندماج السلمي و الاختياري داخل الجماعات السياسية
- خلق التأييد للسياسات و الأهداف التي يضعها النظام السياسي و يضطلع بمسؤولية القيام بها، و يتحقق التأييد حينما يشعر المواطن بالرضا نحو القرارات التي يتخذها النظام السياسي، و يقبل على طاعتها خاصة تلك المتعلقة بالتخصيص السلطوي للقيم و بتوزيع عوائد النظام السياسي، ولا شك أن الرضا و القبول ضروريان لتمتع النظام السياسي بالشرعية.

ويمكن تأكيد الرابط المتين و العميق بين التعليم و السياسة و استخدام النظام السياسي للنظام المدرسي ليكون حلقة الوصل و الربط بينه و بين المواطن من خلال الدراسات التي أجريت فيما يخص هذا الموضوع.

وجاءت دراسة **الموند** Almond و **فيربا** Verba لتوضح العلاقة بين التعليم و التنشئة السياسية، حيث كانت هذه الدراسة في خمس دول و بينت أن التعليم الرسمي يعتبر عاملا مؤثرا و فعالا في عملية التنشئة السياسية، فلقد أشارت البيانات الإحصائية للدراسة الميدانية أن هناك ارتباطا قويا بين التعليم و الإدراك السياسي، الذي يعتبر أحد مكونات التنشئة السياسية، كما أظهرت كذلك أن المستوى التعليمي للفرد ذا تأثير على الاتجاهات السياسية له، و أن الإنسان غير المتعلم أو الذي حصل على قدر محدود من التعليم يختلف في مشاركته السياسية عن الذي حصل على مستوى عال من التعليم.(حمدي علي أحمد، 2003، ص 50)

و في دراسة قام بها لونجتون K.P. Longton عن التنشئة السياسية في جمايكا أجراها على تلاميذ المدارس و الطلاب على من مختلف الطبقات الاجتماعية وجد هناك توجهين قويين نحو حزبين، خاصة بين الأطفال الذين ينتمون إلى أسر منشغلة بالسياسة.

من خلال التوطئة السابقة إن صح التعبير عنها بذلك، سنخوض في غمار قراءة تحليلية لكتاب التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي و التي سنحاول من خلالها الكشف عن القيم و الاتجاهات المتضمنة في هذا الكتاب

قراءات في كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي

يعد كتاب التربية المدنية من الكتب المهمة بالنسبة للمنهاج التربوي الجزائري، بما يحتويه من مواضيع تعمل على تعليم الناشئة، و إكسابهم لأساليب المعاملة و العيش في الحياة المدنية، و تدريبهم على التعامل مع المواقف الحياتية المختلفة، وكذا تلقينهم لبعض القيم المتعلقة بالتنشئة السياسية وبناء الكفاءات الشاملة و الغايات و المرامي بخصوص هذا الشأن، من خلال إعداد المتعلم على قيم المواطنة و تكوينه للعيش كمواطن مسؤول و واع يساهم في بناء وطنه بتبنيه للمواقف الايجابية، ومنحه تربية تنسجم مع حقوق الطفل و حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنمية ثقافة الديمقراطية لديه بإكسابه مبادئ و آداب النقاش و الحوار و تقبل الآخر، ونبذ التمييز و العنف، و التفاعل الايجابي مع المحيط.

سنعرض في مستهل حديثنا عن كتاب التربية المدنية إلى بعض المواضيع التي تتعلق بقيم التنشئة السياسية في المناهج التعليمية من خلال جملة من الوضعيات و الأنشطة، وسنحاول أن نستقرأ كنهها، و نشرح فحواها ومقاصدها، وقد قُسم هذا الكتاب إلى ثلاثة ميادين: الحياة الاجتماعية، الحياة المدنية، الحياة الديمقراطية و المؤسسات.

و سنحاول أن نركز على ثلاثة مواضيع في ميدان الحياة المدنية وهي التنوع الثقافي في وطني، لا أميز بين الذكور و الإناث، أتعايش مع الآخر و أتقبله. وفي ميدان الحياة الديمقراطية و المؤسسات سوف نتطرق لموضوع أتفاوض مع زملائي، و موضوع انتخاب مندوب القسم، و مسؤوليتي في القسم.

ففي موضوع التنوع الثقافي في وطني، جاءت العبارات التي تدل على قيم تحمل في طياتها تنشئة سياسية وهي: "يختلف أفراد المجتمع بتنوع ثقافاتهم و ألوانهم ولغاتهم. وهذه حقيقة وجب احترامها و التعايش مع فئات المجتمع في سلام و انسجام".

ثم بعد ذلك جاءت مجموعة من الأسئلة التي من خلال الإجابة عليها يتجلى الغموض عن مفهوم التنوع الثقافي، و يعي الطفل جوهر و مغزى الخوض فيه ولما تم تناول هذا الموضوع وهي كالآتي:

ما هو التنوع الثقافي؟ كيف تقبل هذا التنوع لتتمكن من التعايش معه؟ ما هو دور التنوع الثقافي في تماسك أفراد المجتمع؟

مما سبق يمكن القول أن فلسفة التربية في المجتمع تعمل على إعلام الناشئة أن في المجتمع تنوع واختلاف، وأن هذا الاختلاف لا يفسد للود قضية، يجمع و لا يفرق، يبني و لا يهدم، و أن هذا الاختلاف يعتبر قوة في المجتمع و ليس ضعفا، و يعمل على تماسك المجتمع و توحده و تكامله، و هو حقيقة واقعة يجب قبولها و احترام عادات الآخر و أعرافه، و احترام حرياته و تقاليده و مذهبه، مما يمكن من إحلال الأمن و السلام، ويبعث على الطمأنينة و السكينة، و بالتالي المحافظة على الاستقرار في المجتمع أو المحافظة على النسق الاجتماعي العام، – و هو كما يقال بيت القصيد لأي حياة اجتماعية راقية ، وهذا الأمر من الغايات الكبرى لأي نظام سياسي.

وقد دأبت المنظومة التربوية على ترسيخ مفهوم التنوع الثقافي من خلال إعطاء تعريف للتنوع الثقافي بأنه "الاختلافات الموجودة بين أفراد المجتمع و التي ورثتها الأجيال عن الأجداد، وهو عامل قوة للمجتمع و تطوره و نهضته"، وكذلك بعض الوضعيات التي

تشرح هذا التنوع كوجود خريطة الجزائر تم تقسيمها إلى عدة مناطق وكل منطقة تتميز بتراث ثقافي مختلف ومتنوع و معالم مختلفة، بالإضافة إلى صور تبرز الاختلاف في و العادات و اللباس و الأكل و المناخ و... الخ. في كل خصوصية ثقافية.

ثم ختم الموضوع بفقرة "افتخر" و جاء فيها "لم يستطع الاستعمار الفرنسي طيلة قرن و اثنتين و ثلاثين سنة أن يمسح هوية الشعب الجزائري الذي بقي محافظا على هويته إلى غاية اليوم". وهو الأمر الذي يبرز أهمية قيمة الهوية الوطنية في المحافظة على ثبات الأمة و استقرارها، ودحض كل معتد أو من يريد زرع بذور الفتنة و التشرذم و التمزق في جسد الشعب الجزائري، الأمر الذي أدى إلى الوحدة السياسية، و إلى تعاظم و تنامي الضمير الجمعي _كما يقول دور كايم_، الذي ساهم في المحافظة على اللحمة الوطنية و التماسك الاجتماعي و التعايش و التآخي بفضل العمل بهذه القيم و العيش في ظلها.

وقد جاء موضوع لا أميز بين الذكور و الإناث كذلك يحمل في طياته قيما سياسية بصبغة اجتماعية مدنية، حيث عرض الكتاب في هذا الموضوع إلى عدة مفاهيم منها المشاركة، المساهمة، التمييز و التفرقة المساواة بين الجنسين التي نجدها في صميم الحياة السياسية، وقد أرادت المنظومة معالجة هذه القيم سواء الايجابية منها أو السلبية من خلال موقف توضيح وسرد نص في فقرة أقرأ و ألاحظ يبين من خلاله ما هو التصرف الصحيح و السليم و التصرف غير اللائق.

حيث أرادت الطفلة أن تفهم لماذا لا يشارك أخوها في أعمال المنزل بينما أختها تساهم؟ ولماذا ينتظر الأخ أن تتم خدمته من طرف الأم و الأخت؟ ولماذا التفرقة و التمييز بين الأخ و الأخت وعدم المساواة بينهما؟

كل هذه الأسئلة حاولت المنظومة التربوية الإجابة عنها من خلال توضيح السلوك الخاطئ و السلوك السليم، فيتم تثمين السليم منه وتزكيته، وشجب وإنكار غير السليم و تقويمه.

وهو الامر الذي يدخل في صميم فلسفة التربية و التعليم لأي مجتمع يحاول أن يجسد قيم التعاون و التساند، ويؤسس لقيم العدالة و المساواة.

وقد تم دعم ذلك بفقرة لمنظمة لليونيسف تؤكد فيها اتفاقية حقوق الطفل على عدم التمييز بين الأطفال لا من حيث الأصل أو الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة.... .

وقد تم اعتماد هذه القيم على شكل ممارسات فعلية في الحياة السياسية حيث أصبح ثلث المجالس المنتخبة من الإناث وضرورة مشاركة المرأة الرجل في اتخاذ القرار.

وقد ورد في الكتاب صورا تبين المواقف التي فيها تمييز و المواقف المناقضة لها، وجاء في فقرة أتعلم" التمييز بيننا ذكورا و إناثا تعني أن نتمتع بنفس الفرص، و أن نتساوى في الحقوق و الواجبات و أن لا يتم التمييز بيننا".

وقد لخصت هذه الفقرة الغاية من هذا الموضوع و أهميته، وهو نبذ التمييز بين الجنسين، و الذي سيؤدي لا محالة إلى الشقاق و الانقسام و تهميش الجنس الآخر و تحييده وعدم إعطائه الحق في المساهمة في بناء وطنه على قدم و ساق مثله مثل الآخر، وكذلك ركز على قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات لما لها من دور في حفظ النظام و الاستقرار والوحدة التي تكفل العيش بسلام في الوطن الواحد، وترسخ عبارة يتساوى الذكر و الأنثى في كثير من مجالات الحياة.

أما فيما يخص أتعايش مع الآخر و أتقبله، و رغم أن الدرس على بساطته و بساطة مواقفه و وضعياته إلا أنه يحمل قيما راقية وهي قيمة تقبل الأخر و التعايش معه من خلال نبذ نعرات الاختلاف بتعددها وتنوعها في الجهة، أو اللغة، أو العرق، أو المذهب...الخ

وقد جاءت بعض المواقف المجسدة لهذه القيمة توضح كيفية التعايش مع الوافدين الجدد من الجيران، وتقبل جيرتهم سواء كانوا من نفس بلدتنا أو من أي بلدة من وطننا؛ مهما اختلفت خصوصيتهم الثقافية، و لهجاتهم، و اتجاهاتهم، وتقبل حالاتهم الجسدية إن كانوا معاقين أو مصابين بمرض من الأمراض، ومساندتهم و دعمهم ومشاركتهم في الحديث و الحوار و اللعب و الدراسة حتى لا يشعروا بأنهم مهمشين أو غير مرحب بهم.

وقد جاء في فقرة أتعلم "أحترم الآخرين مهما كانوا مختلفين عني، أتعايش معهم في سلام و محبة و أخوة و تكامل."

حاولت الفقرة التأكيد على مبدأ الاحترام وهو المبدأ التي تقوم عليه جل العلاقات الاجتماعية، و تتقوى به، فاحترام الآخر ينطوي على عدة قيم تتضمن التعاون و الاتحاد و التفاهم و الألفة مما يقرب بين الرؤى و الأفكار مهما كانت مختلفة قبل أن يقرب بين الأجساد. و هو الأمر الذي يسهل على انسيابية وسلاسة تسيير شؤون المجتمع.

وركزت على قيم التعايش و السلام و المحبة و الأخوة و التكامل وكل هذه القيم تعمل على وحدة المجتمع و تماسكه و استقراره، فكلما كان هناك تعايش وسلام كلما كان هناك انسجام بين أفراد المجتمع وبين جماعاته، وكلما كانت هناك أخوة و تكامل كلما كان هناك استقرار وثبات في نظام الحكم.

وقد تناول الكتاب في المحور الثاني في ميدان الحياة الديمقراطية و المؤسسات مجموعة من المواضيع من بينها:

أتفاوض مع زملائي وهو موقف تعليمي يحاول من خلاله المنهاج التعليمي تحقيق هدف السلوك الديمقراطي عند الناشئة

وقد بدأ الموقف التعليمي بطرح تساؤل: بما نصف الذي يصر على فرض رأيه؟ محاولا أن يستثير انتباه التلاميذ لهذا السلوك غير السوي وغير الصحيح

وقد قدم الكتاب موقف تعليمي يحاول أن يوضح قيمةٍ ديمقراطيةٍ وهي التفاوض على المواقف و الأشياء، من خلال التفاوض في تشكيل مجموعات من التلاميذ للقيام ببحث حول موضوع معين، وترك لهم حرية التفاوض حول اختيار عناصر المجموعات، غير أن مجموعتين اختلفتا في ضم تلميذين إليهما مما جعل كل مجموعة توظف أفكارها في ضمهما.

الأمر الذي يبين للتلاميذ أن حل الأمور العالقة لا تكون باستخدام القوة أو العنف، و إنما باستخدام الأفكار و البدائل و بأسلوب حضاري، و هو التفاوض و الذي يؤدي بدوره إلى التراضي بين الأطراف المختلفة و القبول بالحلول، و الالتزام بما توصلوا إليه من خلال عملية التفاوض، وهو ما يكسب التلاميذ مثل هذه الممارسات و السلوكات في حياتهم، و ينأى بهم عن النزاع و الشقاق و الصراع الذي يعكر صفو الأجواء، ويهدم البناء.

ويبين الموقف التعليمي أهمية عملية التفاوض وفائدتها بالنسبة للمتفاوضين، و بأنه لا يوجد هناك خاسر ورابح و إنما يوجد رابح و رابح، وهذه قاعدة مجتمعية محقّقة إذا ما اتبعت و التزمت الإطراف المختلفة مبادئها، وهذه القاعدة يجب على الفرد أن يعمل بها في كل مواقف الحياة وفي شتى مجالاتها، من أبسطها إلى أشدها تعقيدا.

وقد ختم هذا الموضوع بخلاصة أتفاوض مع زملائي في إنجاز عمل مشترك بيننا، و هو أسلوب حضاري للتوصل إلى اتفاق يرضي الجميع.

وتكملة لميدان الديمقراطية و المؤسسات كان موضوع انتخاب مندوب القسم كموقف تعليمي لإكساب التلاميذ السلوك الانتخابي وهو من بين أهم المواضيع السياسية، ومن بين أهم المواضيع التي تسعى التنشئة الاجتماعية إلى تكريسها لأهميتها ولتواجدها في مواقف متعددة ومتنوعة في الحياة اليومية وفي شتى المؤسسات الاجتماعية.

وقد بدأ هذا الموقف التعليمي من خلال إعلان جاء فيه " سنجري انتخاب مندوب القسم، وعلى الراغبين في الترشح أن يسجلوا أسمائهم."

وقد بين الموقف التعليمي التاريخ الذي سوف تجري فيه الانتخابات، و المنصب الذي سيُنتخبُ عليه، و الأشخاص الذين يريدون الترشح لهذا المنصب، وهذه صورة مصغرة عن الانتخابات الرئاسية أو الولائية أو البلدية أو غيرها من المواقف الانتخابية.

وقد أبدى الكثير من التلاميذ رغبتهم في الترشح لهذا المنصب، و أبدى بعضهم تشوقهم وفضولهم حول كيفية إجراء العملية الانتخابية، و آليات إجراء هذه العملية، وهو الأمر الذي يكفل للتلاميذ الممارسة الفعلية للسلوك الانتخابي،

والأهمية المستقاة من هذا الفعل الانتخابي الذي يعطي الشرعية و الأحقية للشخص الذي تم انتخابه هو احترام الصندوق و الاعتراف بمن انتخبت عليه الأغلبية وعدم المعارضة والتشكيك، و أن هذه العملية يتم اللجوء إليها لأنها الوسيلة الأفضل و الأحسن للاختيار بين الأشخاص وكذلك في حل الخلافات و الاختلافات.

إضافة إلى أن هذه العملية تعتبر آلية من آليات التعبير عن الرأي وعن الموقف اتجاه كثير من المواضيع وكذلك وسيلة لتكريس الحريات.

وقد بين الموقف التعليمي مراحل العملية الانتخابية للتلاميذ و آلياتها حيث بين أنه تتم العملية من خلال إجراء الترشيحات ثم اختيار المرشح ثم وضع الأصوات في الصندوق تليها عملية فرز الأصوات و أخيرا إعلان النتائج.

وختم الدرس بخلاصة يوضح فيها للتلاميذ أهمية الالتزام بخطوات العملية الانتخابية وبكل ما تفرزه العملية وجاء فيها ما يلي " يختار التلاميذ ممثلا لقسمهم عن طريق الانتخاب، ويتحملون نتيجة اختيارهم، باحترام رأي الأغلبية".

أما الموضوع الثالث في محور المؤسسات و الديمقراطية و الذي جاء بعنوان "مسؤوليتي في القسم" حيث يوضح الموقف التعليمي حصول التلاميذ على جائزة أحسن و أجمل قسم التي تمنحها المدرسة كل عام نظير مجهوداتهم وتحملهم المسؤولية في الحفاظ على قسمهم وعدم العبث بوسائل و أجهزة القسم.

و قد بينت المعلمة أن كل تلميذ ساهم في هذا الانجاز وكان له الفضل في ذلك و أن النجاح إنما أتى بفعل مشاركة الجميع في العمل و تحمل كل منهم مسؤوليته اتجاه القسم وهذه المواقف إنما تكرس المسؤولية الاجتماعية التي تلقى على عاتق كل فرد وكل مواطن صالح و أن الضمير الجمعي هو الذي يصنع النجاح و ينمي الوحدة الوطنية، و أن كل صعب يسهل إذا تضافرت الجهود و تساندت الأيادي و تلاقحت الأفكار.

خاتمة:

من خلال القراءة التحليلية لكتاب التربية المدنية يتبين لنا أن المنهاج الدراسي ومن خلال الكتاب المدرسي يعمل على إكساب التلاميذ التنشئة السياسية الصحيحة و السليمة بإكسابهم و تلقينهم القيم التي تكرس وتحقق هذه العملية، الأمر الذي يسمح للتلميذ من التعامل في مواقف حياتية مختلفة من ممارسة هذه السلوكيات بطريقة صحيحة و سليمة. وهذا ما يثبت و لا يدع مجالا للشك أن للتعليم دور محوري و أساسي في تكريس وبلورة فلسفة المجتمع المتعلقة بإعداد فرد واع وناضج و مسؤول.

قائمة المراجع:

_حمدي علي أحمد(2003)، علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

_ رتشارد داوسن وآخرون(1990)، التنشئة السياسية دراسة تحليلية؛ ترجمة مصطفى عبد الله خشيم ومحمد زاهي بشير المغربي، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس.

_ كمال المنوفي(2000)، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مصر المعاصرة، العدد 355، القاهرة، 1974، عامر رشيد وميض، الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مصطلحات ومفاهيم، حمص سوريا، دار المعارف.

_ عبد الله محمد عبد الرحمان، السيد رشاد غنيم(2008)، مدخل علم الاجتماع، ، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.

_ عبد المنعم المشاط(1992)، التربية و السياسة، القاهرة، دار سعاد الصباح.

_ محمد حمدان، معجم مصطلحات التربية و التعليم (2006)، ،ط5، عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع.

_ محمد علي محمد(1980)، أصول الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

_ موريس دوفرجيه(1991)، ، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.